

# دور الوكلاء والوسطاء في تسهيل دخول الإثيوبيات إلى الشرق الأوسط من أجل العمل في البيوت

نتائج دراسة مينيشيتشين (مغادرتنا) حول نماذج التوظيف المسؤولة  
ملخص تنفيذي

سبتمبر 2022

كلية لندن للصحة والطب الاستوائي



تسعى أعداد كبيرة من الإثيوبيات للحصول على عمل في البيوت عبر ما يطلق عليه "ممر الشرق الأوسط" - وهو اتجاه اجتماعي مهم يعكس استراتيجية رئيسية لكسب العيش تستخدمها العائلات والمجتمعات الإثيوبية في مواجهة الفقر المنتشر (وفقاً للأبحاث الأكاديمية لكل من كوشميندير واندرسون وسيغيل ٢٠١٨). ونظراً للأعداد الكبيرة من المهاجرات من هذا النوع، فإن الأبحاث الأكاديمية واسعة النطاق في هذا الشأن، ولكنها تركز بشكل أساسي على عوامل ما يعرف بـ "الدفع والجذب": "الدفع" أي دفع الناس لترك أوطانهم بسبب عوامل كالحروب، و "الجذب" أي جلبهم لبلدان أخرى بحثاً عن فرص أفضل) وعلى المخاطر المحتملة للاستغلال في مجال العمل والاتجار بالبشر والتهديدات الناتجة عن ذلك على صحة المهاجرين الجسدية والعقلية والجنسية (وفقاً للأبحاث الأكاديمية لكل من أفالو وميناي ٢٠١٧، غيزي وآخرون، ٢٠١٩، هابتامو وميناي وزيليك ٢٠١٧، رضا ٢٠١٨). وبالتالي، يمثل البحث المقدم هنا واحدة من الدراسات القليلة التي تبحث في كيفية تخطيط النساء لتجربتهن في الهجرة، ومن يعتمدن عليه للحصول على المساعدة الذهنية أو الاقتصادية أو العملية، وعلى وجه الخصوص، ما هي الأدوار التي يلعبها مختلف وكلاء التوظيف الرسميين والوسطاء غير الرسميين في رحلات النساء من إثيوبيا إلى بلدان المقصد، وكذلك دور هذه الجهات بعد وصولهن إلى الوجهة، وأيضاً في الحالات التي ترغب فيها النساء في العودة إلى إثيوبيا.

يشمل هذا التقرير نتائج مرحلتين من دراسة نوعية سميت بـ "مينيشيتشين" والذي يحمل عنوان (مغادرتنا) والتي بحثت في ممارسات التوظيف وتسهيل الهجرة للنساء من إثيوبيا بغرض العمل في المنازل في الشرق الأوسط، وخاصة في وجهات مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولبنان والكويت. فاتباعاً للمرحلة الأولى من الدراسة، والتي تضمنت ٦٩ مقابلة أجريت في أديس أبابا، وبوزا، وشواميني، وزيمرمان عام ٢٠٢١، ركزت المرحلة الثانية على ديناميكيات التوظيف والتخطيط والتسهيل للهجرة، من وجهات نظر الناس المقربين من عملية الهجرة المقيمين خارج العاصمة أديس أبابا. فقد أجريت مقابلات نوعية معمقة في مدينة بحر دار ومنطقة هدية مع ٨٧ جهة لها صلة بهجرة عاملات البيوت، بما في ذلك المتعاملين في الهجرة غير الرسمية، وعاملات المنازل العائدات من الشرق الأوسط، والمهاجرات المحتملات، وأولياء أمور النساء المهاجرات اللاتي يعملن حالياً في المنازل في الشرق الأوسط. وتم وصف هذه المناطق على أنها مجتمعات "إرسال" نموذجية (لتوفيرها الموظفين لإرسالهم للعمل في الخارج) التي نشأت فيها العديد من المهاجرات، والبعيدة عن العاصمة.

لقد ازداد الوعي بالمخاطر المحتملة للهجرة في السنوات الأخيرة بسبب الجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات الأخرى لتقديم المعلومات إلى المجتمعات التي توفر اليد العاملة أي التي تعرف بالمجتمعات "المرسلة". وبناءً على بيانات استخلصت عقب إجراء مقابلات، تتمتع المجتمعات في المناطق التي شملتها الأبحاث الدراسية بفهم جيد للنصائح حول "الهجرة بالطريقة القانونية"، ولكن هذه المجتمعات ليست لديها وسائل مناسبة لتطبيق تلك الإرشادات. إذ لا توجد هناك وكالات معتمدة في الضواحي المجاورة لها، فيما يعد السفر إلى أديس أبابا أمراً غير واقعي بالنسبة لمعظم الناس. فعندما يحين وقت الاختيار بين السمسرة، يكون النهج الأكثر شيوعاً هو الاعتماد على الاتصالات الشخصية، وغالباً ما ترم الصفقات مع السمسار الأول الذي يتعرفن عليه، بحيث قد يختار العديد من المهاجرات الوسيط الأول الذي نتعرفنا عليه لتقليص الفترة بين زمن اتخاذ قرار الهجرة والوصول إلى مكان عملهم الجديد. بالإضافة إلى ذلك، لم تشر أي من المهاجرات المحتملات أو أفراد الأسرة أو العائدات اللاتي شاركن في الدراسة إلى أنها طلبت من السمسار أو الوسيط تقديم أي دليل على أنه معتمد رسمياً أو لديه رخصة للعمل. ويعتبر أحد أسباب هذه الثقة الضمنية هو الاعتقاد السائد في جميع أنحاء المناطق التي أجريت فيها الدراسة بأن السفر جواً، يعد، في حد ذاته، دليلاً على أن الهجرة تمت بشكل قانوني.

في إثيوبيا، وجدت الدراسة أن السمسرة يستخدمون ممارسات معينة قد تزيد من خطر الاتجار بالمهاجرات. وبينما يتنافس الوسطاء على المهاجرات المحتملات للعمل، تجدهم محفزين بشكل مفرط في ادعاءاتهم أو تقديم معلومات قد تكون مضللة حول المخاطر والفوائد عن الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تزوير المستندات أو التحايل على قنوات المراقبة الرسمية يمكن أن يوفر للسمسرة مصدر دخل إضافي. كما يمكن أن يكون عدد الأشخاص المساهمين في إتمام عملية رحلة شخص واحد كبيراً مما يؤدي إلى إنشاء "سلسلة" من الأفراد تضم وسطاء صغار ووكلاء توظيف كبار في نفس الوقت. ولا يعتبر العديد من الوسطاء أنفسهم مسؤولين عن سلامة المهاجرين بمجرد اكتمال أداء دورهم في تلك "السلسلة". كما أنه حتى هؤلاء الوسطاء الذين يربطون أفراد المجتمع بالجهات الموظفة في أديس أبابا هم أنفسهم غير قادرين على التمييز بين الجهات الموظفة المرخص لها بالعمل في هذا المجال وبين الجهات التي تعمل خارج الأطر القانونية. هذا الوضع يعقد الجهود لتحميل الأطراف المساهمة في تلك "السلسلة" المسؤولية عن الاستغلال الذي قد ينتج..

لقد وجدت الدراسة بعض الاختلافات بين طريقة أداء الوسطاء (الذكور) وطريقة أداء الوسيطات (النساء) لعملهم. وعلى الرغم من أنها استندت إلى عينة صغيرة، إلا أن البحث كشف بأن الوسيطات أفدن باستخدام ممارسات معينة قد تقلل من خطر الاتجار بالمهاجرات وأن لديهن قابلية أكثر للاستعانة باتصالاتهن الشخصية مباشرة لترتيب الهجرة، مما يقلل من اضطراهن للجوء إلى "سلاسل التوظيف" الطويلة. وقد أكدت الوسيطات أنهن لا يرغبن في خداع المهاجرات المحتملات وذكرن أنهن أكثر قابلية لتقديم معلومات ونصائح واقعية. وأشارت إحدى الوسيطات إلى ما يطلق عليه نظام "الدفع عند النجاح" وهو نظام يعتمد على الاتفاق مع كبار (قادة) الأهالي في المنطقة السكنية المعنية الموثوق بهم على ألا يتم دفع رسوم السمسرة حتى تبلغ المهاجرة عن وصولها إلى الوجهة بأمان.

في بلدان المقصد، لا يملك القائمون بالتوظيف سوى القليل من السيطرة على مخاطر الاتجار بالمهاجرين. ويرى كل من الوسطاء والمهاجرات في إثيوبيا أن مسؤولية الوكيل تنتهي بمجرد مغادرة المهاجرات لإثيوبيا ويعتقدون أن ما يحدث لهن بعد ذلك يعتمد على أصحاب العمل وعلى المعايير المحلية المتعلقة بمعاملة عاملات المنازل. بالإضافة إلى ذلك، يملك عدد قليل من الوكالات في إثيوبيا موظفين تابعين لها في الخارج، وبالتالي، يعتمد معظمهم على وكلاء التوظيف المحليين الذين ليس لديهم أي تأثير على عملهم والذين لا يعرفون بالضرورة ما هو وضعهم القانوني. وبموجب القانون الإثيوبي، يجب أن يكون لدى جميع وكلاء التوظيف المسجلين ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي في حساب في بنك تملكه الحكومة يمكن استخدامه لتعويض العاملات اللاتي تكفل الوكيل بإرسالهن للعمل في الخارج (على سبيل المثال، تعويض الضحايا عن الإصابة أو سوء المعاملة أو تكاليف إعادة إلى الوطن). ومع ذلك، لا يبدو أن هناك حالياً ثقافة المساءلة. فباستثناء حالة واحدة، لم تكن أي من النساء اللاتي تمت مقابلاتهن على علم بأي قضايا تعويض ناجحة تم رفعها أمام المحكمة في البلد، أو حتى كيف يمكن رفع قضية إذا تطلب الأمر ذلك.

وتقدم نتائج الدراسة أسس للتوصيات التالية لصالح الحكومة الإثيوبية والمنظمات غير الحكومية وقطاع التوظيف في الخارج للحد من الاستغلال في العمل والاتجار الذي تتعرض له المهاجرات الإثيوبيات اللائي يبحثن عن عمل منزلي في الخارج:

### بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في إثيوبيا

- تزويد المهاجرات المحتملات بمعلومات أكثر دقة حول ظروف العمل والأجور كعامله منزلية في الجهات المختلفة، بالإضافة إلى معلومات حول خيارات المساعدة المتاحة.
- تحسين فهم عملية الهجرة القانونية والوصول إليها للراغبات في الهجرة للعمل في الخارج.
- توفير معلومات عن آليات الدعم الرسمية وغير الرسمية في البلد المضيف لجميع المهاجرين، بغض النظر عما إذا كانوا نظاميين أو غير نظاميين.



### بالنسبة للوزارات الحكومية في إثيوبيا

- الإسراع في وتسهيل الحصول على الوثائق الرسمية المطلوبة للهجرة النظامية للمهاجرات المحتملات.
- إضفاء الشرعية والطابع الرسمي على العلاقة بين جهات التوظيف القائمة والوسطاء/الوكلاء الفرعيين الجديرين بالثقة الذين يعملون في المجتمعات المحلية.
- إشراك الأطراف المساهمة في عملية التوظيف في مراجعة القانون والسياسة التي تسير شؤون الهجرة للعمل في الخارج، بالإضافة إلى إشراك الوكلاء الاجتماعيين الإيجابيين في هذه العملية حتى يتمكنوا من المساعدة في خلق بيئة مواتية للهجرة الآمنة.
- انشاء اتصال مع حكومات بلدان المقصد لمساءلة مسؤولي التوظيف ونظرائهم في الخارج عن جميع مراحل عملية رحلة المهاجرات، لا سيما في وجهة العمل.
- الاستمرار في التفاوض بشأن اتفاقيات العمل الثنائية الجديدة القائمة وتحسينها مع دول المقصد، لا سيما لتوسيع أساليب التوظيف للمتاحل معاملات المنازل المهاجرات وأصحاب العمل الأجانب.
- تطوير حوار مع حكومات المقصد لتعزيز القوانين المحلية وآليات الدعم لحماية العاملات المهاجرات الأجانب.



### بالنسبة لقطاع التوظيف في الخارج

- تطوير اكتساب آليات استباقية لضمان تنفيذ اللوائح وتنقيف القائمين على التوظيف بأحدث القوانين والإجراءات حتى يقدموا نصائح دقيقة للمهاجرات المحتملات.
- دعم الوكلاء في تطبيق قواعد السلوك الصادرة عن منظمة العمل الدولية الخاصة بوكالات التوظيف الإثيوبية في الخارج والتي تحدد بوضوح واجباتهم ومعايير خدمتهم.
- تطوير قدرات وكلاء التوظيف وعملائهم لتمكينهم من العمل على النحو الأمثل وفقاً للإطار القانوني ولصالح المهاجرات.



### البعثة الاثيوبية في الخارج

- على وزارة الخارجية إعطاء الأولوية لتمويل لائق للملحق المكلف بشؤون العمال أو لغيره من الموظفين الدبلوماسيين ذوي المعرفة والتدريب المناسبين في بلدان المقصد الرئيسية، بما يتماشى مع إعلان التوظيف في الخارج رقم ٩٢٣-٢٠١٦ والتعديل رقم ١٢٤٦-٢٠٢١.
- تحسين المراقبة والإبلاغ عن وضع وكلاء المقصد لضمان قيامهم بواجباتهم لحماية عاملات المنازل المهاجرات.
- التكليف بإجراء البحوث والتقييمات للممارسات الحالية التي تستخدمها وكالات التوظيف المحلية في بلدان المقصد.



### المنظمات غير الحكومية في بلدان المقصد

- إنشاء صناديق طوارئ تكون في متناول جميع المهاجرات الإثيوبيات، بغض النظر عن وضعهن القانوني.
- دعم آليات بديلة لربط عاملات المنازل المهاجرات في المقصد.
- النظر في استخدام التقاضي الاستراتيجي كأداة لتسليط الضوء على سوء معاملة عاملات المنازل الوافدات، فضلاً عن ردع الانتهاكات من قبل أصحاب العمل ونقاعس الوكلاء.



فريدون فاند (صندوق الحرية) مؤسسة رائدة في الحركة العالمية التي تعمل من أجل إنهاء العبودية الحديثة. إننا نحدد ونستثمر في الجهود الرائدة الأكثر فاعلية للقضاء على العبودية العصرية في البلدان والقطاعات التي ينتشر فيها هذا النوع من العبودية.

بالشراكة مع مستثمرين ذوي رؤية وحكومات ومنظمات مناهضة، فضلا عن أولئك المعرضين لخطر الاستغلال، نتصدى للأنظمة التي تسمح للرق بالاستمرار والازدهار. ومعًا، نحمي السكان المعرضين لخطر العبودية، ونحرر ونعيد دمج المستعبدين، ونحاكم المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

**The Freedom Fund  
(US)**

315 Flatbush Avenue  
#406  
Brooklyn, NY 11217  
USA  
+1 929 224 2448

**The Freedom Fund  
(Ethiopia)**

Mayswi Building 7th Floor  
Ethio-China Ave  
Addis Ababa  
Ethiopia  
+251 (0) 976 - 80 0506

**The Freedom Fund  
(UK)**

Lighterman House  
30 Wharfdale Road  
London, N1 9RY  
UK  
+44 20 3777 2200

**London School of Hygiene &  
Tropical Medicine**

Keppel Street  
London WC1E 7HT  
United Kingdom  
+44 207 636 8636

**Population Council**

One Dag Hammarskjold Plaza  
New York, NY 10017  
United States  
+1 212 339 0500

 [www.freedomfund.org](http://www.freedomfund.org)

 [info@freedomfund.org](mailto:info@freedomfund.org)

 [@Freedom\\_Fund](https://twitter.com/Freedom_Fund)

The Freedom Fund is a United States 501(c)(3) public charity (EIN number 30-0805768).  
The Freedom Fund UK is a company limited by guarantee registered in England and Wales  
(company number 08926428) and a registered UK charity (registration number 1158838).